



## هل يدفع لبنان ثمن حروب «حزب الله»؟

350 ألف لبناني في السعودية يوظفون 125 مليار دولار

سيمون سمعان

هل هدأت إطلاقة الرئيس سعد الحريري النفوس فتبدلت النظرة إلى مستقبل الأوضاع المالية والإقتصادية في لبنان، وتراجعت الخشية من تطورات دراماتيكية كانت بلغت ذروتها عقب الإستقالة؟ وهل يمكن التعويل على اللهجة الطائفة للرئيس الحريري للقول إن الأمور لا تستدعي كل هذا الهلع وكل تلك التحليلات؟ إزاء التطورات المتسارعة، لا بد من التعمق عند العديد من المحطات والمؤثرات، وإزاء الأزمة التي يواجهها لبنان اليوم، لا بد من قراءة الأرقام بتأن تبيين حجم السلبية والمخاطر، وما إذا كانت الأوضاع النقدية والمالية والإقتصادية ستأثر بقرارات قد تتخذها المملكة السعودية والدول الخليجية عموماً، على غرار ما حصل مع قطر، أفيمون في القطاعات الإقتصادية لا يتكرون قلمهم من الأوضاع نظراً لتوالي الصدمات وتكدسها، ولا يخفون ثقتهم بأن القواعد المالية والإقتصادية اللبنانية سليمة وظالما تعرضت للعديد من الهزات ومخرجت منها بجدارة.

بين الدروة والحضيض

أظهرت الأحداث المتوالية بما لا يقلل الشك أن علاقات لبنان مع عدد من الدول الخليجية ولا سيما المملكة العربية السعودية، باتت في مرحلة متقدمة من التآزم، فوسط اضطرابات الإقليم والتراع السعودي الإيراني، وما يحيط بمسار العملية برمتها في الشرق الأوسط من غليان، لا يسمح بتجاوز الخطوط الحمراء والتلاعب بالنسب، وبعد توسع نشاط «حزب الله» خارج حدود الوطن بما بات يهدد أمن البلدان العربية.

تأثير تحليلاته بعد استقالة الرئيس سعد الحريري من رئاسة الحكومة رفضاً لسف التسمية ولتوريث لبنان في نزاعات الممثلة جديداً لصالح الآخرين، وهناك من الإقتصاديين من رجع الأسبوع الماضي لسنة الخطر إلى حدودها القصوى استناداً إلى ما لفته الأوضاع، خصوصاً أن الإقتصاد اللبناني عثر ولا يتحمل الصدمات، ومع أن حدة هذا القلق تراجعت بعد شيوع أجواء أوحت بتسوية ما، لم يكن حديث الرئيس الحريري بتأكيد عودته إلى لبنان وإمكان العودة عن استقالته ضمن شروط محددة بعيداً عنها، إلا أن الخشية تبقى قائمة ما لم يتم التوصل إلى تسوية صالحة تحبب الإقتصاد اللبناني مزيداً من التصديقات.

أما الإجراءات العقابية التي هدتها المملكة السعودية بتعليقها تناعاً في حال لم تحرم الدولة اللبنانية أمرها بعدم تعمية تدخلات «حزب الله» في شؤون الدول الخليجية وتهديد أمنها، فتشكلت مختلف القطاعات من احتمال ترحيل اللبنانيين يعملون فيها، إلى وقف التأشيرات والرحلات الجوية بين البلدين ووقف التبادل التجاري، إلى وقف التحويلات المالية منها إلى لبنان، وصولاً إلى سحب ودائع مصرفية عملاقة للدولة أو لأفراد ممن تم توقيفهم بتهم فساد وتحت السلطات السعودية مسألة مصادرته أرضية وأموال تابعة لهم تبلغ قيمتها ما يقارب الـ 500 مليار دولار، وهناك من يشير إلى أن جزءاً من هذه التبالغ مؤدع في التصرف اللبنانية.

والأسئلة التي تقلق اللبنانيين هي إلى أي مدى يمكن أن تعضد المملكة في هذه التهديدات وتحويلها إلى إجراءات تنفيذية؟ وما مدى القدرة المواجهة لاحتجاج الحلولة وإذا لم يتم التوصل إلى

يتوقع إقتصادي عربي أن تحد الأزمة الناشئة اليوم بين المملكة السعودية ولبنان مخارج مقبولة تحبب الطرفين تحقل تداعياتها

رفعت هذه البطاقة الحمراء في وجهه حفظاً لأمنها الوطني وللأمن الإقليمي، لكن المعضلة الدائمة الحضور هي أن أية إجراءات ضد «حزب الله» تظل بحوزتها لبنان بوثقته إقتصادياً ونشاطاً مالياً وسولاً إلى إمكان أن يدفع الأفراد بلقمة عيشهم وليس البلد ككل ثمن عملي التدخلات وشاهق التواضع.

لبنان مهتد اليوم إقتصادياً ومالياً بنتيجة الأزمة مع المملكة السعودية، وقد بدأ هذا التهديد

لا يكاد اللبنانيون يخرجون من أزمة حتى يدخلوا أخرى، مقولة بات يرددونها الجميع في لبنان، فهم لم يخرجوا من أزمة الحرب في سوريا حتى تلقوا ارتدادات الأزمات في المنطقة، ولم ينتهوا من تداعيات الشفور الرئاسي حتى دخلوا معمة الصرايب والسلسلة، ولم يكف يستقر بهم الوضع حتى فوجئوا بأزمة حادة فعمتلة منذ دخول «حزب الله» شريكا في أزمات المنطقة وخمسويات دولها، التي انتصرت مع إجراءات تحس أن تواسلها المملكة السعودية في منعي تساعدي وتسعيدني، بهدف دفع الدولة اللبنانية إلى حسم أمرها في مسائل الأمن القومي للدول والتي بالنفس من صراعات المنطقة.

باحتمال أن تعضي السعودية في تنفيذ سلسلة متصاعدة من الإجراءات الاقتصادية العقابية. علما أنها ليست المرة الأولى التي تتخذ فيها مثل هذه الإجراءات.

#### في الواقع والأرقام

يبلغ عدد اللبنانيين العاملين في السعودية حوالي 350 ألفا يتوزعون بين مستثمرين ورجال أعمال وموظفين وعمال عاديين. وتراوح تحويلات هؤلاء إلى لبنان سنويا بين 4 و5 مليارات دولار أميركي. فيما تصل قيمة الاستثمارات اللبنانية في السعودية إلى 13 مليار دولار، والإستثمارات السعودية في لبنان إلى 10 مليارات دولار. أما قيمة المؤسسات التي يملكها لبنانيون في السعودية فتصل إلى 125 مليار دولار. ويبلغ حجم الصادرات اللبنانية إلى المملكة حوالي 378 مليون دولار.

يشير خبير إقتصادي عربي إلى أن هذا العرض هو مجرد عيكة عن مدى حجم العلاقات بين لبنان ومحيطه العربي ولا سيما المملكة السعودية. ويشدد على وجوب عدم التفریط بهذه العلاقات من قبل لبنان. مستطردا وليس هذا القول من باب التعمير ولكن لأن الاقتصاد اللبناني لا يملك المناعة الكافية اليوم لمواجهة هذا الكم من الأزمات. فهو مثلا ليس كالوضع القطري حيث الدخّل الوطني مرتفع ولا تبون سيادية. لكن في المقابل يتوقع الإقتصادي العربي أن تحد الأزمة الناشئة اليوم بين المملكة السعودية ولبنان مخارج مقبولة تجنب الطرفين تحمّل تداعياتها. وعند سؤاله عن أن التهديدات اليوم مختلفة عما كان يحصل سابقا، يجيب بأن هذا صحيح ولكن لا اعتقد أن الأمور ستصل إلى ذروة التارم. وإذا حصل ذلك لا سمح الله، فإن تبعاته ستكون كارثية على لبنان. فهذا البلد الصغير غير قادر في الظروف الحالية على تكثف هذا الحجم من الضغوط، من مثل وقف الرحلات الجوية والتبادل التجاري وطرد المستثمرين والعاملين في المملكة وغير ذلك من الإجراءات. إلا أنه لا يعتقد أحد أن لا تأثير في المقابل على المملكة. كون اللبنانيين العاملين فيها هم سند قوي ومحرك هامل لاقتصادها وليسوا في أي حال عبئا عليها.

وتوقع الخبير الاقتصادي العربي إمكانية تشديد هذه العقوبات مشيرا إلى احتمال استخدام واشنطن «قامون باتريوت» لفرض عقوبات على مناطق معينة من لبنان. وهو إجراء



مشهد لربط

أقل من 20 في المئة من مجموع الودائع وأكثر من نصفها للبنانيين والسوريين.

لكن الحواب الذي يبادر المصرفيون والإقتصاديون إلى رفعه عند سؤالهم عن مستحبات الأوضاع الاقتصادية بعد الأزمة الناشئة على خلفية استقالة الرئيس الحريري وقداعاتها، هو أن سندات لبنان الدولارية تعافت بعدما حزم الرئيس الحريري بأنه سيعود قريبا إلى لبنان. وأنه قد يتراجع عن استقالته إذا وافق «حزب الله» على البقاء بعيدا عن الصراعات الإقليمية. وكانت سندات لبنان قد شهدت موجة هبوط شديدة خلال الأسبوع الماضي نتيجة التخوف من أن تؤدي الاستقالة في ظل الظروف الراهنة وتضاهر عوامل أخرى، إلى اهتزاز الاستقرار الهش في لبنان. ويعتقد الإقتصاديون أن المخاوف من نشوب صراع أو أعمال عسكرية انحسرت قليلا. أقله في الوقت الحاضر.

في المقابل يشعر آخرون أن تبعات استقالة رئيس الحكومة لا تزال مستمرة على رغم موجة الإرتياح التي سادت بعد المقابلة الأخيرة. ويلفتون إلى أن قول الرئيس الحريري إن عودته عن الاستقالة مشروطة بالتزام جميع الأطراف السورية، وبانكشاف «حزب الله» عن المشاركة في صراعات المنطقة وتهديد أمن الدول الشقيقة، يبقي الأمر معلقا على ما ستسفر عنه التطورات الأتية ولا يجعل الإطمئنان كاملا وثابتا. إنما يعطي بلا أدنى شك فرصة لاكتفائه الأقباس والبحث عن الحلول الممكنة بما يُحسب القطاع المالي والإقتصادي في لبنان المزيد من الضغوط، والهزات. فالمستوى العالي من التارم في الوضع واحتمالات التصعيد تسي، بحسب المتابعين،

حل. كيف سيتفاعل الإقتصاد اللبناني مع الأزمات المستجدة وهو الذي لم يخرج معافى بعد من الأزمات المتوالية عليه منذ عقود؟

#### صوه في لدر اللفق

الخبير القانوني الدكتور بول مرقص يقول في هذا الصدد إنه يحق للسعودية اليوم إسترداد أموالها من لبنان، فالقانون اللبناني يتيح لهيئة التحقيق الخاصة لمكافحة تبيض الأموال في مصرف لبنان أن تتلقى من السلطات الأجنبية، ومنها وحدة الإخبار المالي من السعودية، أية طلبات للاستعلام عن وجود حسابات أو موجودات في لبنان للأشخاص المتهمين بالفساد وصولا إلى تحديد موجوداتهم ووضع إشارة منع تصرف على العقارات. كما يحق للدولة التي تخاطبت لبنان أن تطلب إسترداد هذه الموجودات لصالح الدولة المستعلمة عن ذلك. شرط أن يكون هناك تحقيقات جدية. كما يحق لهيئة التحقيق الخاصة أن تستعلم عن صحة وجود هذه التحقيقات وإلى أي مرحلة وصلت، حتى تتحارب الهيئة مع هذا الطلب. ويلفت مرقص إلى أن هذه التدابير لا تطاول الشركاء في شركات حتى لو كانت هذه الشركات لا تملكها الشخصيات المتهمة، بمعنى أنه إذا كانت لدى أحد المتهمين حسابات في المصارف اللبنانية إفراديا يمكن تحفيها.

أحد المصرفيين كشف لـ«السيرة» أن الأموال الخليجية والسعودية تحديدا في المصارف اللبنانية ومصرف لبنان كانت متدنية جدا منذ سنوات. وبالتالي فلن يكون لها في حال سحبها تأثير كبير على الكتلة النقدية في النظام المصرفي اللبناني. وأشار إلى أن ودايع غير المقيمين تشكل

سيبب إذا تم تنبيه مزيداً من الضغط على الاقتصاد اللبناني والنظام المصرفي فيه. ودعا إلى أن تأخذ السلطات اللبنانية المسألة على محمل الجد وعدم التراخي فيها تجنباً لدخول الاقتصاد اللبناني في عتاهات هو في غنى عنها. معتبراً أن نشوب حرب إقتصادية على لبنان، قد يكون أخطر من الحرب العسكرية.

الإقتصاديون اللبنانيون لا يذهبون إلى هذا الحد في مخاوفهم. ويعتبر الخبير الإقتصادي جاسم عجاقة أن لبنان لن يتأثر برفع الضمانات المالية. باعتبار أن الليرة اللبنانية لديها احتياطي هائل والقطاع المصرفي ضخم وبمكانه الإستمرار في تقديم قروض للدولة اللبنانية. أما من ناحية السياحة فقد أكد عجاقة أن القطاع

## الجواب الذي يبادر المصرفيون إلى رفعه عند سؤالهم عن مستجدات الأوضاع الإقتصادية هو أن سندات لبنان الدولارية تعافت بعدما جزم الرئيس الحريري بأنه سيعود قريباً إلى لبنان

السياح سيأتون بالأزمة ولا شيء يعوض له بخلاف الصادرات التي بإمكانها إيجاد أسواق بديلة لها كأسواق أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وروسيا وتركيا والعراق ومصر وغيرها من البلدان. ويحاري آخرون عجاقة باعتبار أن الإقتصاد اللبناني بات معانداً على الأزمات وهو واحه مثل هذه العنقوبات السعودية في العام الماضي وهي سنوات سابقة. وإن كان متوقفاً أن تكون اليوم أقسى، داعياً إلى تدارك الوضع بغض النظر عن البحث في حجم الخسائر.



الدكتور عجاقة، البروفيسور



الدكتور مرقص، ماجستير القانون

### هل تجلب الاسواق؟

بات معلوماً أن لائحة الإجراءات التي هددت المملكة السعودية بتطبيقها ضد لبنان تشمل: سحب الودائع المودعة في مصرف لبنان، الطلب من السعوديين سحب ودائعهم في البنوك اللبنانية، الطلب من السعوديين وقف الاستثمار في لبنان والانسحاب من الاستثمارات القائمة، وقف منح تأشيرات دخول جديدة للبنانيين ووقف التعاملات المصرفية والتحويلات بين البلدين، وقف الرحلات الجوية والغاء اقامات اللبنانيين في المملكة وطردهم منها، وإغلاق السوق السعودي في وجه الصادرات اللبنانية ووقف التصدير إلى السوق اللبناني، وربما يصل الأمر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وإغلاق السفارة السعودية في بيروت، والسفارة اللبنانية في الرياض، والحشية أن يجري تعميم هذه الإجراءات على كل دول مجلس التعاون الخليجي بحيث تحدد دول الخليج حدود المملكة، بعدما تبين أن هذه الدول متضامنة مع السعودية وجاهزة لجاراتها في الإجراءات التي تترتب عنها في حق لبنان.

إزاء ذلك يؤكد المتابعون أن الإجراءات غير مقبحة، فهي تأتي في سياق تصاعدي بدأ منذ سنوات، وهي تالياً تأتي متأثرة بتعاملين أساسيين في داخل المملكة، أولهما خطة 2030 والمضئمة سعودة الوظائف مما وضع اللبنانيين بين خيارين البقاء من دون فائدة تذكر أو الرحيل، وقد بدأ العديد منهم يتحضر للبدائل حتى قبل نشوب الأزمة الحالية. وثانيهما هو تراجع واردات

المملكة من النفط، بعد الإنخفاض الكبير للأسعار مضافاً إليه التكاليف العالية لرد خطر أزمات المنطقة واضطرابها للتدخل العسكري مع ما يتطلب ذلك من نفقات.

وبالتالي فإن أي إجراء في حق اللبنانيين سيكون موجعا للبعض طبعاً، ولكن على العموم بات الجميع مستعداً منذ فترة لاحتمال مواجهة مثل هذه القرارات بتحضير مشاريع بديل أخرى. وهناك من يرى أن الإجراءات السعودية ضد لبنان ستقتصر على إجراءات سابقة كتجميد الهيئة للجيش وقوى الأمن اللبناني، وعلى تصفيف مجلس التعاون الخليجي -حزب الله- بمتظمة إرهابية، إلا أن الواقع وما تبعها مؤخراً يؤكد أن مقاعيل الأزمة لا تزال مفتوحة على المزيد من المفاجآت السلبية، التي ستؤثر على الوضع الإقتصادي في لبنان. لأن تحويلات اللبنانيين العاملين في المملكة لطلما انعشت الإقتصاد اللبناني خصوصاً في معدلات النمو.

وسط كل هذا الجو يبقى معظم الإقتصاديين اللبنانيين حزينين في التفادي في الفلق بل يركنون إلى بعض المعطيات. ومنهم مصادر مضمرة لبنان، التي ترى أنه، بفضل الدعم الدولي من الولايات المتحدة ومن أوروبا، وظهور رئيس الوزراء سعد الحريري على شاشة التلفزة، وجهود رئيس الجمهورية العماد ميشال عون لضمان الوحدة والتواصل مع الأسرة الدولية، فإننا وصلنا إلى مرحلة استقرار نسبية في الأزمة، ولكن ليس إلى شوية. وهذا ما يتتظر الجميع حصوله.